ان تجعل من الالتزام قوله فان العلم المختص المخصوص اى موضوع الخاص والوصف مع كون العام والاوضح فى بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة
فى غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا
بمتضادين فى هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى
منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق فقال فى شرح قوله و
هو منع صرف لفظ واحد معا شخصيا فلا بد من اعتبار المتضادين فى منع صرف الفاظ وهو واحد اى
بالنوع والا فمنع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس بشىء مما ذكره
المتضادين معا بل حين اعتبار ضدهم لم يجتمع ضد ان قوله وجميع الباب اى باب غير المنصرف لا باب
ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اى بصورة الكسر اى ما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة
للحركة الاعرابية التى هى شبيهة بالكسر الذى هى حركة بنائية قوله وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
اى بحقيقة اللام المجرد صورته كما فى الخمس الافضل علما فان الانزول العلمية فيه بالقلم فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف فى الظرف
وعدم تغرد الاثرة له فلذا لم يلتفت اليه المص بكلماته تم الكلمات قال المرفوعات اعلم انه لم يات
بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة
الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات لمجرد المشاكلة وفى المنصوبات مستعارة للكثرة
وبهذا انى موقعها قوله لان موصوف الاسم كالدليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم
ويكون مذكرا اتم النفى وبعضهم ذكره معها صح الاثبات وقوله لان موصوف الاسم اما لان
الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات
لم يصح قوله ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل
على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضىء به اولو
الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام وله وجه اخر بديع وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية
فى تعريف المرفوع الذى بنيه على انه انواع او لا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين
الرفع ما يشمل غيرها قوله كالصافات للذكور من الخيل كتب رحمه الله فى حاشية الصافى

من

مثل الخيل الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا الكلام والتحقيق على وزن التعظيم
كالكنس للمعظم الجد والايام اى لياليه مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس و
تخلية المكان بالموت اوالمضى ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة
الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
فيلغو ذكر المفرد والاشعار به فى مقام التعريف وكذا ان تقول السنة جماعة بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا
فرد معه قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول
الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياج
فى وجودها الى الكلمات وتبعيتها لمعانى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك
رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هو الا
فى جانى هو لا مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه
فلم يرد بذلك ان المرفوع ما اشتمل على الرفع لا يشتمله بل اراد ان شموله لما له ليس الا بضرب
من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان
دليلك يقبض نقض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع المحلى كما انه
باعتبار اتصافه بالرفع اللفظى مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس فى معرض هذا
التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة وكذا تقول الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم المعطوف
بالرفع المحلى وداخلا فى المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل
فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو بحيث لو فرض فى محل المعرب بالحرف كان
معربا بالحرف ولو فرض فى محل المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل
مثل الذى معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو يبحث الفاعل
فلا ليس تخصيص الرفع بالاعلى الرفع المحلى حتى يبحث عن احوال الفاعل المبنى بتلك المثابة من الابحاث
لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله عنا در فى كتب العلوم قوله اى من المرفوع بمزحجه وارد
التقسيم رد على ما اورد عليه فى التعريف كما هو الانسب وتوافق الضمير بين البارزين المتقابلين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)